

Distr.: General  
10 August 2009  
Arabic  
Original: English

## المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩  
٨-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نيويورك  
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للسكان، المسائل  
المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

#### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/FPA/2009/10). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير بالمديرية التنفيذية وممثلين آخرين، الذين قدموا معلومات إضافية وتوضيحات.

#### أولا - شكل الميزانية وطريقة عرضها

٢ - تُذكر اللجنة بأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2007/17 واعتمدها المجلس التنفيذي في قراره ٤٠/٢٠٠٧، توفر للصندوق إطار البرمجة والإدارة والمساءلة لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ومدد المجلس التنفيذي الخطة الاستراتيجية مجدداً حتى عام ٢٠١٣ في قراره ١٦/٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة أن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ الواردة في الوثيقة DP/FPA/2009/10 تعرض باستخدام منهجية الميزنة على أساس النتائج، مع ربطها بإطار النتائج الإدارية المحدد في الخطة الاستراتيجية. وتُشكل المخرجات الإدارية التسعة التي تتضمنها الخطة الاستراتيجية للصندوق



للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ إطار النتائج الإدارية المستخدم؛ وهي مدرجة في الفقرة الثانية عشرة من التقرير (DP/FPA/2009/10). وهناك ست عشرة وظيفة من وظائف الميزانية تربط كذلك ميزانية الدعم لفترة السنتين بإطار النتائج الإدارية للخطة الاستراتيجية، باتباع التعريف المنسق المتفق عليه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف.

٣ - وتلاحظ اللجنة أن جهودا قد بذلت لخفض عدد النتائج والمؤشرات والغايات، باستخدام مؤشرات رئيسية من الخطة الاستراتيجية وخطط إدارة المكاتب لكل وظيفة من وظائف الميزانية. ولمزيد من تعزيز جهود التنسيق، اتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف على إدراج نتيجة مشتركة واحدة لكل وظيفة من الوظائف الست عشرة الواردة بالميزانية عند عرضها، ومؤشرات خاصة بكل مؤسسة. وكما ورد في المرفق ١ من التقرير (DP/FPA/2009/10)، يأتي هذا استجابة لقرار المجلس التنفيذي ٣/٢٠٠٩، الذي أوضح الحاجة لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإبلاغ عن الممارسات وتطبيقات الدروس المستفادة من تنفيذ إطار نتائج الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترحب اللجنة الاستشارية بالتحسينات التي أدخلت على عرض الميزانية وتشجع على المزيد من التعاون من أجل تنسيق وجودة أفضل في ما يتعلق بمواءمة عرض الميزانية على أساس النتائج من قبل الكيانات الثلاثة. ويمكن تعزيز تركيز الميزانية على النتائج الإدارية المتوقعة، والربط بين المدخلات والنتائج.

٤ - وأوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق (DP/FPA/2008/2)، بأنه من الأهمية بمكان إدراج معلومات عن التغييرات التي تتعلق بالوظائف وبغيرها لكفالة مزيد من الشفافية في الميزانية. وبينما ترحب اللجنة بإدراج الجدول الموجز الإضافي الوارد حاليا في التقرير (انظر الجدول الموجز ٣)، وفقا لما اتفق عليه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف، فإنها ترى أيضا ضرورة تقديم معلومات موجزة تشرح أسباب الفروق، بما في ذلك توضيح ما إذا كانت تعزى إلى الحجم أو إلى تغييرات اسمية/قانونية. وترى اللجنة أيضا أن العروض المقبلية ينبغي أن تتضمن معلومات عن النتائج التي حققتها الإدارة في سياق الميزانية السابقة، وكذلك معلومات عن الأداء المالي الماضي، في شكل مماثل لشكل خطة الموارد.

## ثانيا - تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٥ - تلاحظ اللجنة من الجدول ١ أن مجموع الإيرادات يُتوقع أن يرتفع من ٢٦٣ ١ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٤٠٠ ١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أي بزيادة قدرها ١٠,٨ في المائة. ومن هذا المجموع، هناك ٩٥٠ مليون

دولار من الموارد العادية (أي بزيادة ١٠,١ في المائة) و ٤٥٠ مليون دولار من الموارد الأخرى (أي بزيادة قدرها ١٢,٥ في المائة). وتلاحظ اللجنة أيضا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع مجموع الإيرادات التقديرية استنادا إلى أحدث الإيرادات التقديرية والتعهدات المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (١ ٤٤٦ مليون دولار). وتقل الإيرادات التقديرية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بما مقداره ٤٦ مليون دولار عن مستوى الإيرادات الحالي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة بأن الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ معقولة، ولا سيما بالنظر إلى اتساع قاعدة المانحين والتعهدات المتعددة السنوات الواردة. وترد المعلومات الخاصة بهذا الصدد في الفقرات من ١٩ إلى ٢١ من التقرير.

٦ - وبتحليل الجدول ١ يتضح أن مجموع النفقات التقديرية على البرامج (٩,١٩٠,١ مليون دولار) يمثل ٨٠,٣ في المائة من مجموع الموارد التقديرية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، إذا ما قُورنت بالنفقات التقديرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٤,١٠٣٨ مليون دولار)، أي ما يشكل ٧٧,٧ في المائة من مجموع الموارد.

٧ - وقد وصلت ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى مبلغ إجمالي قدره ٢٧٤,٥ مليون دولار (صافيه ٢٣٦,٣ مليون دولار)، مما يعكس زيادة إجمالية قدرها ١٤,٧ مليون دولار، أو ٥,٧ في المائة، إذا ما قُورنت بميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي بلغت مبلغا إجماليا قدره ٢٥٩,٨ مليون دولار (صافيه ٢٣٥,٨ مليون دولار). وانخفضت الحصة النسبية من الميزانية بالمقارنة بمجموع الموارد المستخدمة من ١٩,٤ في المائة إلى ١٨,٥ في المائة. وتشجع اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تدقيقه في تكاليف دعم البرامج لكفالة زيادة الأموال المخصصة للبرامج.

٨ - وتلاحظ اللجنة الزيادة التدريجية في أهمية الموارد الأخرى، كنسبة مئوية من مجموع الاشتراكات وكنفقات برنامجية. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، من المتوقع أن تُشكل الموارد الأخرى ٣٢,١ في المائة من الاشتراكات و ٤١,٨ في المائة من نفقات البرامج. وتلاحظ اللجنة أيضا أن دعم البرامج لا يزال يُحمل في المقام الأول على الموارد العادية، رغم أن حصة دعم البرامج التي تعزى إلى موارد أخرى قد ازدادت في السنوات الأخيرة. وتوصي اللجنة بأن يظل أساس تقسيم التكاليف بين الموارد العادية والموارد الأخرى قيد الاستعراض لكفالة عدم تحول الترتيبات إلى عاملٍ مثبطٍ للجهات المانحة يشيها عن المساهمة في الموارد العادية. ويُوصى بإدراج نتائج هذه الاستعراضات في ميزانيات الدعم لفتريات السنتين مستقبلا.

- ٩ - وكما هو مبين في الفقرة ٣ من وثيقة الميزانية، فإن المبادئ التي تقوم عليها الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ هي كما يلي:
- استخدام تقديرات واقعية للإيرادات، مع مراعاة المستويات الفعلية للإيرادات والضبابية السائدة في الاقتصاد العالمي؛
  - التوسع في الموارد المتاحة للبرامج، رغم الزيادات القانونية في التكاليف؛
  - النمو الحقيقي السلي للميزانية، بالرغم من زيادة المطالبة بالأداء الإداري الممتاز في مجالات منها الرقابة والمساءلة ودعم البرامج؛
  - تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة، حيثما أمكن ذلك، دون التأثير سلباً على تنفيذ البرامج؛
  - زيادة التركيز على الاحتياجات الميدانية في مقابل متطلبات المقر؛
  - التعزيز المستمر لاستخدام الخدمات العامة والمشاركة، سواء في المقر أو ميدانياً؛
  - تقوية الروابط وزيادة الاتساق بين إطار النتائج الإدارية للخطة الاستراتيجية والوظائف والنتائج الست عشرة المدرجة في الميزانية؛
  - مزيد من المواءمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف في مجالات الميزنة على أساس النتائج.
- ١٠ - وتلاحظ اللجنة أن الزيادة البالغة ١٤,٧ مليون دولار، أو ٥,٧ في المائة، في ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تعكس زيادة قانونية في التكاليف قدرها ١٩,٦ مليون دولار، أو ٧,٦ في المائة، خارج نطاق سيطرة صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويقابلها جزئياً انخفاض في الحجم قدره ٤,٩ مليون دولار، أو ١,٩ في المائة. والمجالات الرئيسية للزيادة والنقصان موضحة في الجدول ٢ من وثيقة ميزانية الدعم، ومشروحة في الفقرات من ٤١ إلى ٥٢ (DP/FPA/2009/10). وتُعزى زيادة التكاليف بمقدار ١٩,٦ مليون دولار في معظمها إلى تكاليف متصلة بالوظائف، بما في ذلك تنقيحات جدول المرتبات، والعلاوات الدورية داخل الدرجة الواحدة وغيرها من استحقاقات الوظائف التي تُحدددها لجنة الخدمة المدنية الدولية، فضلاً عن التأمين الصحي لمرحلة ما بعد انتهاء الخدمة (١٤,٢ مليون دولار). ويُعزى ما تبقى من زيادات في التكاليف إلى تسويات تكاليف التشغيل ناجمة عن تسويات التضخم وأسعار صرف العملات (٥,٤ مليون دولار).

١١ - ويتصل انخفاض الحجم البالغ ٤,٩ مليون دولار في معظمه بالتخفيضات المفروضة بموجب مختلف فئات النفقات لاستيعاب جزء من الزيادة القانونية في التكاليف. وترد هذه التخفيضات تحت بند الاستشاريين (انخفاض الحجم بنسبة ٥٣,٩ في المائة)، والسفر (انخفاض الحجم بنسبة ١٤,٢ في المائة)، ونفقات التشغيل (انخفاض الحجم بنسبة ٥,٣ في المائة)، والأثاث والمعدات (انخفاض الحجم بنسبة ٢١,٢ في المائة)، والتأمين والأمن (انخفاض الحجم بنسبة ١٩ في المائة) (انظر DP/FPA/2009/10، الجدول الموجز ٣، والفقرة ٤ أعلاه).

١٢ - ويُلخص الجدول ٣ من وثيقة الميزانية الميزانية المقترحة باستخدام وظائف الميزانية الست عشرة. وتلاحظ اللجنة أن معظم الأموال ترد في الوظيفة الرابعة (توجيه البرامج وإدارتها والرقابة عليها)، التي تُخصص لها مبلغ ٨٢,٨ مليون دولار؛ والوظيفة الثانية (التمثيل والنهوض بالولاية الأساسية)، التي تُخصص لها مبلغ ٦٥,٦ مليون دولار والوظيفة العاشرة (الإدارة المالية) التي خصص لها مبلغ ٢٤ مليون دولار.

١٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجلس التنفيذي اعتمد في مقرره ٦/٢٠٠٨ موارد بلغت ٢٨,٤ مليون دولار للتكاليف غير المتكررة لإعادة تنظيم هيكل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشير اللجنة إلى أن أبرز معالم عملية إعادة التنظيم كانت إنشاء خمسة مكاتب إقليمية وستة مكاتب إقليمية دون إقليمية ونقلها إلى المناطق المعنية، فضلا عن إنشاء شعبة البرامج والشعبة التقنية في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز المكاتب القطرية عن طريق إضافة وظائف جديدة وإعادة توزيع الوظائف الحالية، فضلا عن تقوية نظام المراجعة الداخلية، والتنسيق الأممي وتقديم الدعم للمقر. وتقدم الفقرتان ٣٦ و ٣٧ من التقرير (DP/FPA/2009/10) معلومات في هذا الصدد.

١٤ - وتلاحظ اللجنة تحقيق وفورات قدرها ٤ ملايين دولار في مجال الموارد البشرية في المقام الأول، نظرا لانخفاض التكاليف التقديرية لإنهاء خدمة الموظفين. ولذلك يقترح أن تُخفض التكاليف غير المتكررة لإعادة التنظيم التي تمت الموافقة عليها إلى ٢٤,٤ مليون دولار، على النحو المبين في الجدول ١ من وثيقة الميزانية (DP/FPA/2009/10)، للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة أيضا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتوقع تعزيز الهيكل الجديد في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وألا تكون هناك أية تغييرات مقترحة، كما هو مبين في تقرير الميزانية. ويبلغ تأثير التكاليف المتكررة المرتبطة بالهيكل التنظيمي الجديد على فترة السنتين كاملة زيادة صافية قدرها ٣,٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وعلى النحو المبين في الفقرة ٤٤ والجدول ٢. وهي تتألف من الزيادات في تكاليف الوظائف

والتشغيل لفترة سنتين كاملة في الميدان (٨ ملايين دولار)، يقابلها انخفاض في المقر مقداره ٤,٨ مليون دولار.

١٥ - وأبلغت اللجنة، أثناء جلساتها للاستماع، بتغيير في مسار كل من المكتب الإقليمي لشرق أوروبا ووسط آسيا (بسبب الانتقال إلى براتيسلافا بنهاية عام ٢٠٠٩). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أبلغت حكومة سلوفاكيا الصندوق أنه لم يعد بمقدورها استضافة المكتب الإقليمي في براتيسلافا. وبعد عملية من المقارنة والتحليل للموارد المتكررة، قرر الصندوق أن يواصل المكتب العمل من نيويورك لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك لكفالة استمرارية العمل وتقديم الدعم للبرامج. وأبلغت اللجنة أن التحليل أظهر أن الصندوق سيكون قادرا على استيعاب التغيرات الناجمة عن ذلك ضمن الميزانية المقترحة. وستعوض الزيادة في تكاليف الوظائف القياسية في نيويورك مقارنة ببراتيسلافا عن طريق تجميدوظيفتين محليتين ستتفي الحاجة إليهما في مكتب نيويورك. وفي ما يتعلق بتكاليف التشغيل، يُتوقع أن يُقابل التعويض المنتظر من حكومة سلوفاكيا التكاليف الإضافية المتصلة بـمكتب في نيويورك. وتُشجع اللجنة الاستشارية صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهوده للعثور على بديل آخر لاستضافة المكتب الإقليمي لشرق أوروبا ووسط آسيا، على أساس تحليل متين للتكلفة - العائد.

١٦ - وبالنسبة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يُشير الصندوق إلى أنه يقترح حداً أدنى من التغييرات في الوظائف بما يتفق مع توحيد الهيكل القائم. ويصل مجموع عدد الوظائف المقترحة إلى ١٢٥ وظيفة، تشمل ٩٢٠ وظيفة ميدانية و ٢٠٥ وظيفة في المقر، بالمقارنة مع الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعددها ١١٩ ١، منها ٩١٨ وظيفة ميدانية و ٢٠١ وظيفة في المقر. ومن بين ٩٢٠ وظيفة ميدانية، هناك ٧٤٨ وظيفة محلية، أو ٨١,٣ في المائة، و ١٧٢ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، أو ١٨,٧ في المائة. ولم تُقترح أية تغييرات في الوظائف الرفيعة المستوى. وبعد الاستفسار، زودت اللجنة بخريطة تنظيمية أكثر تفصيلاً وتوسعا ترد مرفقة أدناه. وصافي الزيادة الذي وصل إلى ست وظائف جديدة ناتج عن اقتراح إضافة ثماني وظائف جديدة وإلغاء اثنتين (انظر DP/FPA/2009/10، الجدول ١ والفقرة ٤٦). والوظائف الإضافية هي كما يلي:

- وظيفة واحدة لمدير العمليات الدولية (ف-٣)، إثيوبيا، أفريقيا (مقابل إلغاء وظيفة مدير العمليات (موظف فني وطني))؛
- وظيفة واحدة لمدير عمليات (موظف فني وطني)، بنغلاديش، آسيا والمحيط الهادئ (مقابل إلغاء وظيفة واحدة لمدير العمليات الدولية (ف-٣))؛

- أربع وظائف في المقر، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ بشأن إدارة الموارد البشرية، وتفصيلها كالتالي: وظيفتان لاثنتين من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (واحد برتبة ف-٤، وواحد برتبة ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف معاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خ ع-٧)، ونظام المعلومات التنظيمية بالمقر؛ فضلا عن وظيفة واحدة لمتخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٣)، وخدمات المشتريات، كوبنهاغن، الدانمرك؛
- وظيفتان لاثنتين من موظفي الأمن المعاونين (خ ع-٦) لتعزيز مهام الأمن في المكتب الإقليمي للدول العربية والمكتب الإقليمي لأفريقيا.

١٧ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن هناك اقتراحا بإعادة تصنيف عشر وظائف، وهي: خمس عمليات إعادة تصنيف في المقر وخمس في الميدان (ستة إلى أعلى وأربعة إلى أسفل). وقد زودت اللجنة بالملخص التالي لعمليات إعادة التصنيف المقترحة للوظائف العشر:

الشعبة	البلد/الفرع	نوع التغيير في الوظيفة	الرتبة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الرتبة ٢٠١١-٢٠١٠	اللقب الوظيفي	عدد الوظائف ٢٠٠٩-٢٠٠٨	عدد الوظائف ٢٠١١-٢٠١٠
منطقة أفريقيا	الكاميرون - ياوندي	رفع	موظف وطني من الرتبة جيم	موظف وطني من الرتبة دال	أخصائي برامج	١	١
	سوازيلند - امبابان	خفض	موظف وطني من الرتبة دال	موظف وطني من الرتبة جيم	ممثل مساعد	١	١
		رفع	موظف وطني من الرتبة باء	موظف وطني من الرتبة جيم	موظف فني وطني للبرامج	١	١
	تنزانيا - دار السلام	خفض	موظف وطني من الرتبة دال	موظف وطني من الرتبة جيم	ممثل مساعد	١	١
مجموع منطقة أفريقيا						٤	٤
منطقة الدول العربية	العراق - بغداد	رفع	خ ع-٥	خ ع-٦	مساعد شخصي للممثل	١	١
مجموع منطقة الدول العربية						١	١
إدارة الموارد البشرية	فرع التخطيط والسياسات	خفض	خ ع-٦	خ ع-٥	مساعد قانوني	١	١
		رفع	خ ع-٥	خ ع-٦	مساعد موارد بشرية	١	١
مجموع إدارة الموارد البشرية						٢	٢

الشعبة	البلد/الفرع	نوع التغيير في الوظيفة	الرتبة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الرتبة ٢٠١٠-٢٠١١	اللقب الوظيفي	عدد الوظائف ٢٠٠٨-٢٠٠٩	عدد الوظائف ٢٠١٠-٢٠١١	
نظام إدارة البيانات	خدمات معلومات الإدارة	خفض	ف-٤	ف-٣	أخصائي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١	١	
		رفع	ف-٤	ف-٥	رئيس، التقارير والتحليلات	١	١	
	فرع خدمات المشتريات	رفع	خ-٤	خ-٥	مساعد مشتريات	١	١	
مجموع نظام إدارة البيانات							٣	٣
المجموع الكلي							١٠	١٠

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول التغييرات المقترحة في الوظائف، بما فيها عمليات إعادة التصنيف المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. كما توصي اللجنة بإدراج خريطة تنظيمية موسعة مستقبلا في ميزانيات الدعم لفترة السنتين التي تعكس الوظائف التي تمول من خلال ميزانية الدعم لفترة السنتين حسب كل شعبة ومكتب وفرع. كما ينبغي ملاحظة التغييرات المقترحة إجراؤها في الوظائف.

١٩ - وبالإضافة إلى تخصيص ميزانية الدعم لفترة السنتين، تلاحظ اللجنة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقترح موارد لمواصلة تطوير وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (٥,٧ مليون دولار)؛ والاحتياجات المتعلقة بالاحتياطي الأممي (٥,٨ مليون دولار)؛ ونقل المقر (٥,٩ مليون دولار).

٢٠ - وتلاحظ اللجنة أن المتطلبات اللازمة لتطوير نظام أطلس، كما هو مبين في الفقرة ٢٦ من التقرير (DP/FPA/2009/10)، تبلغ ٤,٢ مليون دولار. ومع أخذ المبلغ التقديري الذي وصل في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ١,٣ مليون دولار في الاعتبار، يصل صافي الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى مبلغ ٢,٩ مليون دولار. وترد في المرفق ١ من التقرير معلومات عن الوفورات المحققة والتي يتوقع أن تستمر في المستقبل. وتلاحظ اللجنة أيضا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل نهجه التدريجي في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأنه يتوقع امتثاله التام للمعايير بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويرد وصف للاحتياجات اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والتي تبلغ ٣,٧ مليون دولار، في الفقرة ٢٧ من التقرير. ومع أخذ الموارد المتاحة المقدرة بمبلغ ٠,٩ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ في الاعتبار، فإن صافي الاحتياجات الإضافية يبلغ ٢,٨ مليون دولار.

٢١ - وتذكر اللجنة بأن المجلس التنفيذي وافق على الاحتياطي الأمني في قراره ٢٧/٢٠٠٤، وجدد رصيده في فترات السنتين اللاحقة. وكما هو مبين في الجدول ١ من التقرير، اعتمد مبلغ قدره ٧,٤ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لأغراض الاحتياطي الأمني. وتبلغ الاحتياجات لفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما مقداره ١٠,٦ ملايين دولار. ويشمل هذا حصّة الصندوق من تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (٥,٧ ملايين دولار)؛ والاستثمارات الضرورية لضمان الامتثال للحد الأدنى من المعايير الأمنية التنفيذية في المكاتب الميدانية والمقر؛ ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة (٤,١ ملايين دولار)، واحتياجات بمقدار ٠,٨ مليون دولار تتعلق بالتعديلات الواجب إدخالها على القدرات الأمنية للصندوق استجابةً لاحتياجات المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية، ولا سيما إنشاء وظيفتي مستشاري أمن إضافيتين. وإذا أُخذ في الاعتبار المبلغ التقديري الموجود الذي وصل إلى ٤,٨ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، فإن صافي الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيصل إلى مبلغ ٥,٨ ملايين دولار.

٢٢ - ويقترح الصندوق تخصيص مبلغ قدره ٥,٩ ملايين دولار للانتقال من موقع مقره الحالي، الذي سوف ينتهي عقد استجاره بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وترد معلومات في هذا الصدد في الفقرات من ٣١ إلى ٣٤ من التقرير (DP/FPA/2009/10). وتلاحظ اللجنة أن هذا المبلغ يُشكّل تكاليف تقديرية غير متكررة لإنشاء مبنى المقر الجديد، حيث يُتوقع ضرورة إجراء إصلاحات للمباني الجديدة، وللانتقال من الموقع الحالي. وأبلغت اللجنة بأن الصندوق ينظر في عدة خيارات مختلفة ويخطط لإجراء تحليل تفصيلي للتكاليف لضمان توفير ظروف جيدة على الأقل.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة أن المبلغ التقديري لاسترداد التكاليف غير المباشرة مدرج في عمود الموارد الإضافية في الجدول ١ (٣,٣ مليون دولار). وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تصل تقديرات التكاليف المتوقع استردادها والواجب إضافتها إلى حساب الميزانية ما مقداره ٣١,٨ مليون دولار؛ ويتصل المبلغ المتبقي وقدره ٦,٥ ملايين دولار بسداد ضريبة الدخل، وينبغي أن يُضاف أيضا إلى حساب الميزانية (DP/FPA/2009/10)، الفقرة ٣٩). وترى اللجنة أن هناك حاجة لمواصلة دراسة منهجية استرداد التكاليف المطبقة في إسناد التكاليف غير المباشرة المتغيرة للأنشطة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أنه قد تم الاتفاق على تعاريف متوائمة للتكاليف بين كلٍّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف، وأن المناقشات متواصلة، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق في تصنيف التكاليف من أجل عزو التكاليف على نحو يتسم بالشفافية (انظر DP/2009/3، الفقرات ٢٤-٢٨).

